



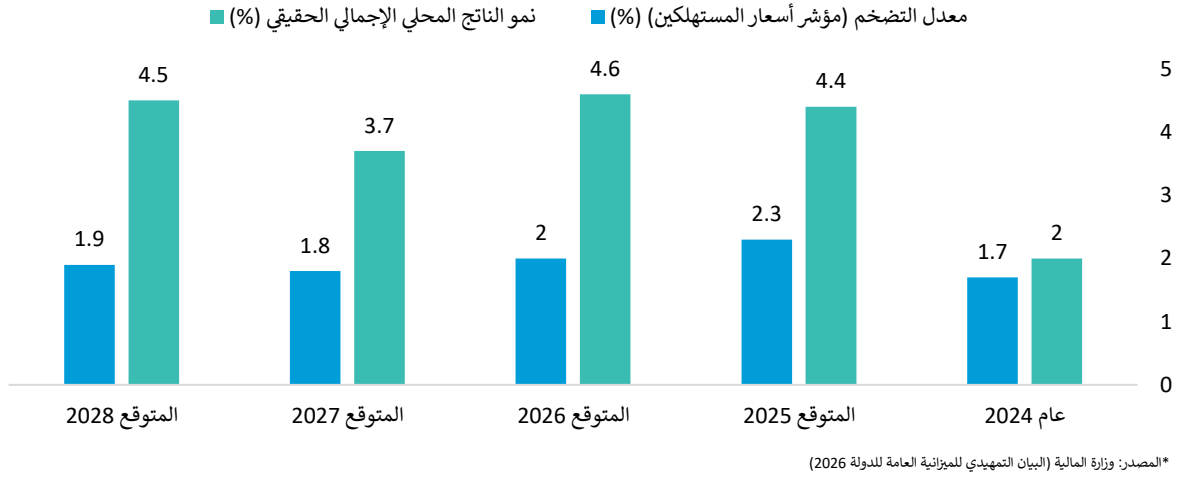
Tharaa
Financial
Center

ترسيخ زخم التحول الاقتصادي

البيان التمهيدي لميزانية عام 2026

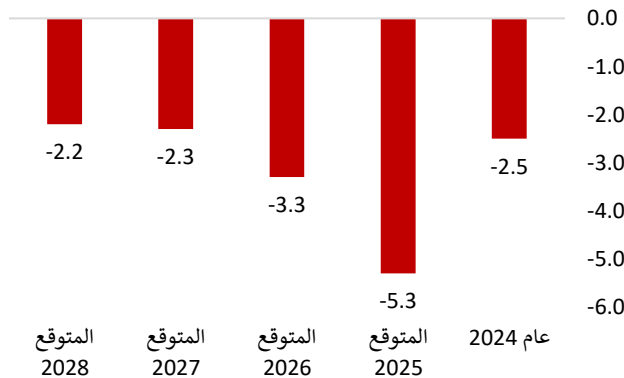
الملخص التنفيذي

النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي مقابل التضخم

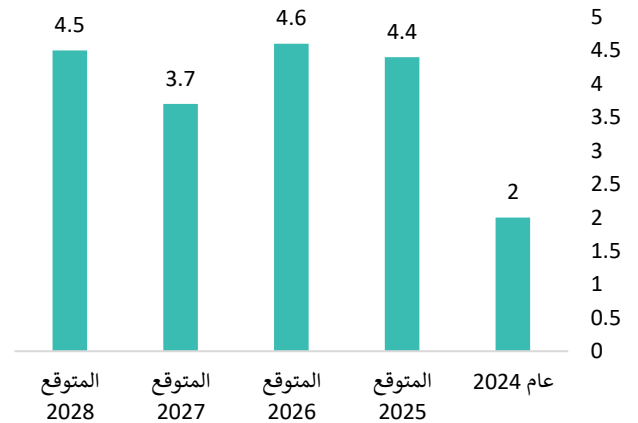


يشير المسار الاقتصادي متوسط الأجل للمملكة العربية السعودية إلى نمو متوازن يعكس الثقة في مواصلة تنفيذ إصلاحات رؤية 2030 والإدارة المالية الرشيدة. ومن المتوقع أن يتسارع النمو للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من نحو 2% في عام 2024 إلى 4.6% بحلول عام 2026، مع الحفاظ على وتيرة نمو تقارب 4.5% حتى عام 2028. وتظل معدلات التضخم مستقرة عند نحو 2%، ما يعكس استقرار الأسعار وفعالية تنسيق السياسات الاقتصادية. ويسهم هذا المشهد في تعزيز نشاط القطاع الخاص، وتحسن مستويات التوظيف، وتعزيز مرونة الاقتصاد، بما يدعم مسيرة المملكة نحو نمو أكثر تنوعاً واستدامة.

الفائض أو العجز كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي



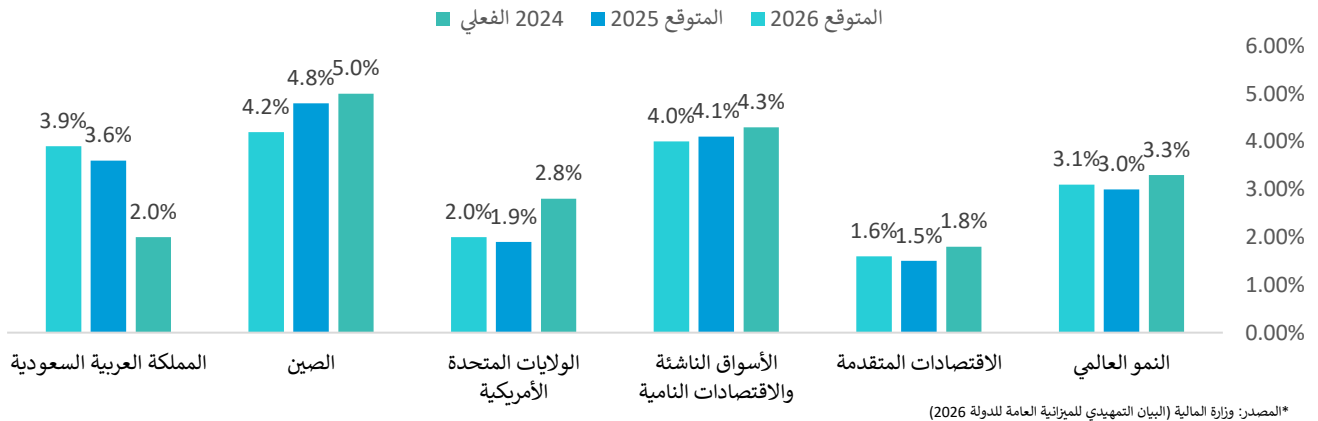
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)



تعكس السياسة المالية للمملكة العربية السعودية على المدى المتوسط توازنًا استراتيجيًا بين دعم النمو الاقتصادي والحفاظ على الانضباط المالي. ومن المتوقع أن يتسع عجز الموازنة مؤقتًا إلى نحو 5.3% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2025 نتيجة تسارع الإنفاق الاستثماري ضمن مبادرات رؤية السعودية 2030، على أن يتراجع تدريجيًا إلى نحو 2% بحلول عام 2028 مع تحسّن الإيرادات وارتفاع كفاءة الإنفاق. ويمضي هذا المسار جنبًا إلى جنب مع توقعات نمو قوية، إذ يُتوقع أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من 2% في عام 2024 إلى أكثر من 4% حتى عام 2028، في دلالة على تحوّل بنية الاقتصاد نحو مزيد من التنوع ومصادر نمو أكثر مرونة واستدامة.

نبض الاقتصاد المحلي مقابل العالمي

مؤشرات النمو



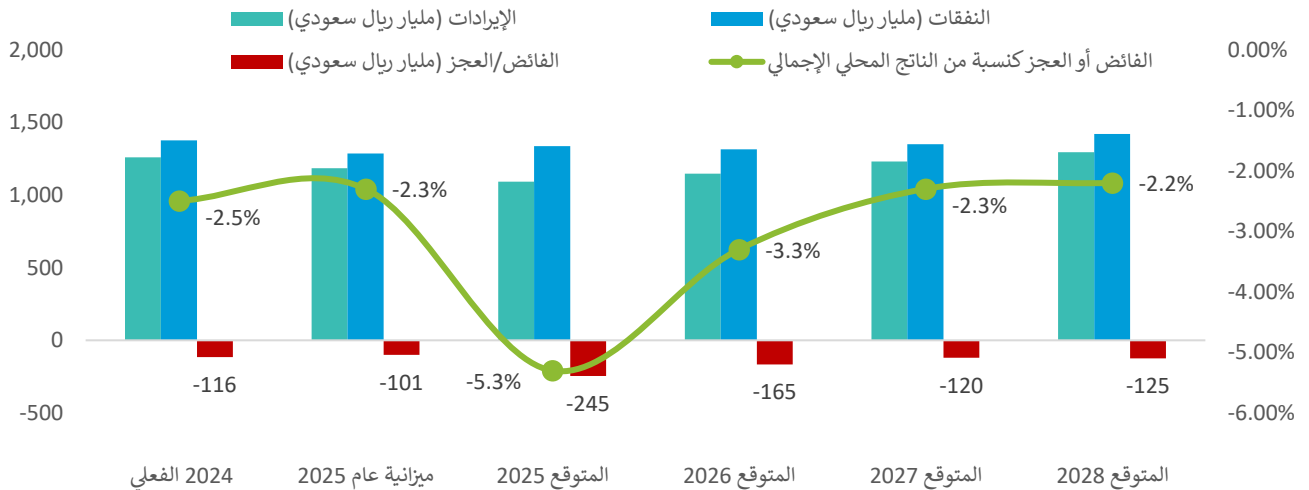
من المتوقع أن يشهد النشاط الاقتصادي العالمي تباطؤًا طفيفًا خلال السنوات المقبلة، نتيجة السياسات النقدية المتشددة، واستمرار التوترات الجيوسياسية، وضعف حركة التجارة العالمية، وهي عوامل تُقيّد زخم النمو. وتشير التوقعات إلى تراجع معدل النمو العالمي من نحو 3.3% في عام 2024 إلى نحو 3.1% بحلول عام 2026. ولا تزال الاقتصادات المتقدمة تواجه ضغوطًا ناجمة عن ارتفاع تكاليف الاقتراض واستمرار التحديات المرتبطة بتحسين الكفاءة والإنتاجية، مع استقرار معدلات النمو عند حدود 1.6% تقريبًا. وفي المقابل، تظل الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية المحرك الرئيسي للنمو العالمي، مدعومةً بقوة الاستهلاك المحلي، وتوسع الاستثمارات في البنية التحتية، وتحسّن أوضاع المالية العامة، مما يساهم في الحفاظ على معدلات نمو تقارب 4%.

من المتوقع أن تسجل الولايات المتحدة نموًا مستقرًا ولكن معتدلًا، عند حدود 2% تقريبًا، مع عودة الإنفاق الاستهلاكي إلى مستوياته الطبيعية وتراجع أثر الدعم المالي الحكومي. كما يُتوقع أن يتباطأ الاقتصاد الصيني تدريجيًا من 5.0% في عام 2024 إلى نحو 4.2% بحلول عام 2026، في ظل إصلاحات هيكلية داخلية وتراجع الطلب الخارجي. وفي الوقت نفسه، يُتوقع أن تحافظ الاقتصادات الناشئة الكبرى مثل الهند وإندونيسيا على زخم نمو قوي، بما يُخفف من وتيرة التباطؤ في الناتج العالمي. ورغم هذه التحديات، فإن الضغوط التضخمية تتراجع عالميًا، مما يُتيح بيئة اقتصادية أكثر توازنًا مع اتجاه البنوك المركزية تدريجيًا نحو سياسات أكثر دعمًا للنمو.

يبرز مسار النمو الاقتصادي للمملكة العربية السعودية بوضوح وسط المشهد الاقتصادي العالمي الراهن. فمن المتوقع أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من 2% في عام 2024 إلى نحو 3.9% بحلول عام 2026، مدفوعًا بقوة أداء القطاعات غير النفطية، وزخم الاستثمارات العامة الاستراتيجية، والتقدم المتواصل في تنفيذ مبادرات رؤية السعودية 2030. وتسهم جهود تنويع الاقتصاد في تحفيز مشاركة القطاع الخاص، فيما يعزز استقرار معدلات التضخم والانضباط المالي كلا من القوة الشرائية للأسر وثقة المستثمرين. وتُبرز مرونة الاقتصاد السعودي في ظل تباطؤ الاقتصاد العالمي كفاءة السياسات والإصلاحات الهيكلية الجارية، وتؤكد تقدم المملكة في ترسيخ مكانتها كمركز إقليمي رائد للاستثمار والخدمات اللوجستية والتحول نحو الطاقة النظيفة.

التوجه المالي والمسار المستقبلي

الموازنة المالية



*المصدر: وزارة المالية (البيان التمهيدي للميزانية العامة للدولة 2026)

يعكس المسار المالي للمملكة توازنًا مدروسًا بين الإنفاق الموجه نحو دعم النمو والتدرّج في تحقيق انضباط مالي مستدام. ومن المتوقع أن ترتفع الإيرادات تدريجيًا من نحو 1.26 تريليون ريال في عام 2024 إلى ما يقارب 1.29 تريليون ريال بحلول عام 2028، مدعومةً بتنوّع مصادر الدخل، وتحسّن الإيرادات غير النفطية، واستمرار الجهود الرامية إلى رفع كفاءة الإنفاق العام. كما تتبع المصروفات مسارًا منضبطًا يدعم النمو الاقتصادي، لتصل إلى نحو 1.29 تريليون ريال بحلول عام 2028، مع تركيز الأولويات على تطوير البنية التحتية، وتنمية رأس المال البشري، وتنفيذ برامج رؤية السعودية 2030.

من المتوقع أن يتسع عجز الميزانية بشكل مؤقت في عام 2025 ليلعب نحو 245 مليار ريال، مع تسارع وتيرة الاستثمارات العامة، خصوصاً في القطاعات الاستراتيجية والمشروعات العملاقة، قبل أن يتراجع تدريجيًا إلى نحو 125 مليار ريال بحلول عام 2028. ويعكس هذا النهج المالي المنضبط التزام الحكومة بالحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي، مع الاستمرار في دعم زخم التنوع الاقتصادي والتنمية الاجتماعية. وعلى المدى المتوسط، يواصل الإطار المالي للمملكة تركيزه على تعزيز الكفاءة والمرونة، وضمان الاتساق مع مستهدفات التنمية طويلة الأجل.

تنوع الإيرادات وتعزيز المرونة المالية

البند	2015	2024	ملاحظة
نسبة الإيرادات غير النفطية إلى إجمالي الإيرادات	27%	40%	تحول هيكل في تركيبة الإيرادات.
نسبة تغطية النفقات العامة من الإيرادات غير النفطية	17%	37%	مرونة مالية أكبر
نسبة الإيرادات غير النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي غير النفطي	9%	15%	عمق القاعدة الاقتصادية غير النفطية

*المصدر: وزارة المالية (البيان التمهيدي للميزانية العامة للدولة 2026)

شهد الهيكل المالي للمملكة العربية السعودية تحوّلًا جذريًا خلال العقد الماضي، في إطار جهود تقليص الاعتماد على إيرادات النفط. فقد ارتفعت حصة الإيرادات غير النفطية من إجمالي الإيرادات من 27% في عام 2015 إلى 40% في عام 2024، ما يعكس تغييرًا هيكليًا في تركيبة الإيرادات العامة. ويؤكد هذا التقدّم فعالية الإصلاحات المالية المستمرة، وتنوع القاعدة الضريبية، ونمو الأنشطة الاقتصادية غير النفطية.

تغطي الإيرادات غير النفطية حاليًا نحو 37% من إجمالي النفقات، أي أكثر من ضعف مستواها في عام 2015، مما يعكس تعزيز المرونة المالية وتقليص الاعتماد على تقلبات أسعار النفط. كما ارتفعت نسبة الإيرادات غير النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي من 9% إلى 15%، في دلالة على تنامي دور القطاع الخاص

واتساع قاعدة الإيرادات المستدامة. وتُعزز هذه التطورات الأسس المالية للمملكة، وتُرسخ أهداف رؤية السعودية 2030، وتدعم مسار التحول نحو اقتصاد متنوع ومستقر ومرن.

التحول الهيكلي وديناميكيات الطلب الاستهلاكي للأسر

المؤشر	القيمة الأساسية (2016)	القيمة الأحدث (2025)	التغير / الملاحظة
حصة الأنشطة غير النفطية من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	45.40%	55.6% (النصف الأول 2025)	+10.2 نقطة مئوية؛ الأنشطة غير النفطية تمثل "أكثر من نصف" الناتج المحلي.
حصة الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص من الناتج المحلي الإجمالي	40.50%	43.7% (النصف الأول 2025)	+3.2 نقطة مئوية؛ تعكس تحسّن القوة الشرائية للأسر.
معدل بطالة السعوديين	12.30%	6.8% (الربع الثاني 2025)	أدنى مستوى مسجّل؛ أقل من مستهدف رؤية 2030.
معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة	19.30%	34.5% (الربع الثاني 2025)	ارتفاع قوي بدعم من السياسات الحكومية.
عدد السعوديين العاملين في القطاع الخاص	1.9 مليون	2.5 مليون (الربع الثاني 2025)	+31% منذ 2016.
الصادرات غير النفطية (بما في ذلك إعادة التصدير)	87.4 مليار ريال (النصف الأول 2016)	169.9 مليار ريال (النصف الأول 2025)	+94.5%؛ تعمق القاعدة التصنيعية ↑.
حصة السلع الرأسمالية والوسيلة من الواردات	~60%	68% (النصف الأول 2025)	تحول نحو مدخلات الإنتاج.
بند السفر في ميزان المدفوعات	-20.9 مليار ريال	+49.8 مليار ريال (2024)	تحول إلى فائض بفضل ازدهار السياحة.

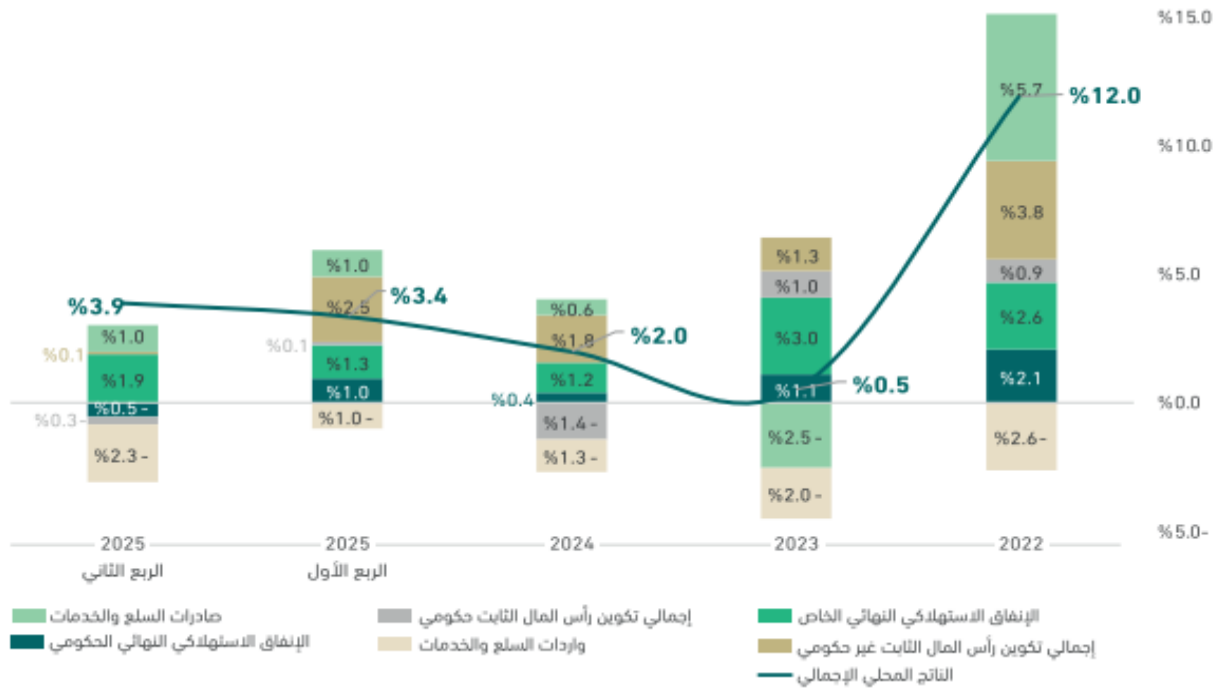
*المصدر: وزارة المالية (البيان التمهيدي للميزانية العامة للدولة 2026)

يواصل الهيكل الاقتصادي للمملكة العربية السعودية تطوره بوتيرة سريعة، مدفوعًا بزخم التنويع الاقتصادي ضمن مستهدفات رؤية السعودية 2030. ومن المتوقع أن ترتفع حصة الأنشطة غير النفطية من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 55.6% بحلول منتصف عام 2025، مما يعكس النمو المتزايد في مساهمة قطاعات مثل الصناعة والسياحة والخدمات. كما شهد الإنفاق الاستهلاكي الخاص تحسّنًا ملحوظًا، إذ بلغ الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص نحو 43.7% من الناتج المحلي الإجمالي، مما يشير إلى تحسّن ثقة الأسر وارتفاع قدرتها الشرائية.

يُظهر سوق العمل في المملكة تطورات ملحوظة، إذ من المتوقع أن ينخفض معدل البطالة بين السعوديين إلى 6.8%، وهو أدنى مستوى يُسجَل على الإطلاق، مدفوعًا بارتفاع معدلات مشاركة المرأة في القوى العاملة التي بلغت 34.5%. كما ارتفعت أعداد العاملين في القطاع الخاص بأكثر من 30% منذ عام 2016، مما يعكس تكاملًا أعمق في سوق العمل وقدرة أكبر للقطاع الخاص على استيعاب الكفاءات الوطنية.

وتؤكد المؤشرات الخارجية بدورها عمق التحوّل الهيكلي الذي يشهده الاقتصاد. تضاعفت الصادرات غير النفطية تقريبًا منذ عام 2016، لتصل إلى نحو 169.9 مليار ريال في مطلع عام 2025، مما يعكس تنامي الطاقة الصناعية وتعزّز القدرة التنافسية للمملكة. وفي الوقت ذاته، يشير التحوّل نحو استيراد السلع الرأسمالية والوسيلة إلى اقتصاد يركّز على الاستثمار في الإنتاج بدلاً من الاستهلاك. يعكس تحوّل حساب السفر إلى فائض بقيمة 49.8 مليار ريال النمو القوي في قطاع السياحة، بما يعزّز مكاسب المملكة في مسار التنويع الاقتصادي ويقوّي مركزها الخارجي.

المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي حاليًا



*المصدر: وزارة المالية (البيان التمهيدي للميزانية العامة للدولة 2026)

يشهد زخم النمو في المملكة العربية السعودية خلال عام 2025 تزايدًا ملحوظًا، مدفوعًا في المقام الأول بانتعاش الاستثمارات وصلابة الطلب المحلي. فبعد تباطؤ نسبي في عام 2023، استعاد الناتج المحلي الإجمالي

وتيرته التصاعدية خلال عام 2024 ومطلع عام 2025، مدعومًا بارتفاع تكوين رأس المال الثابت الإجمالي، خاصة من القطاع غير الحكومي، في ظل التقدم المستمر في مشروعات البنية التحتية الكبرى والاستثمارات الخاصة. كما حافظ الإنفاق الاستهلاكي للأسر على قوته، مواصلاً دعمه المستقر للنشاط الاقتصادي الكلي.

بدأت وتيرة الطلب الخارجي في التعافي، مع تحسّن صادرات السلع والخدمات بالتوازي مع التوسع المستمر في قطاعات السياحة والخدمات اللوجستية والتصنيع. وفي المقابل، تتجه الواردات نحو مستوياتها الطبيعية مع اتساع الطاقة الإنتاجية المحلية، مما يعزّز ميزان التجارة. ويسهم هذا المزيج من الاستثمارات القوية والاستهلاك القوي وتحسّن صافي الصادرات في تهيئة المملكة لمسار نمو مستدام وواسع القاعدة خلال ما تبقى من عام 2025.

القطاع الخارجي والسياحة والمؤشرات قيد المتابعة

المؤشر	أحدث البيانات	السياق
عدد السياح الدوليين (الربع الأول 2025)	نحو 9.6 ملايين زائر	الثاني في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والثالث عالميًا من حيث النمو (وفق بيانات منظمة السياحة العالمية). بلغ صرف الزوار نحو 49.4 مليار ريال، مع فائض في بند السفر بنحو 26.8 مليار ريال خلال الربع الأول من 2025.
الهدف السياحي لعام 2030	150 مليون زائر	الهدف المحدّث للقطاع ضمن رؤية 2030.
عدد السياح (إجمالي عام 2024)	نحو 116 مليون زائر	يعكس جاذبية قوية وتنوّع الفعاليات السياحية.
الميزان التجاري السلعي (النصف الأول 2025)	+98.9 مليار ريال	الصادرات غير النفطية ارتفعت بنسبة 16.5% على أساس سنوي.

*المصدر: وزارة المالية (البيان التمهيدي للميزانية العامة للدولة 2026)

يواصل القطاع الخارجي للمملكة العربية السعودية نموه، مدعومًا بالتوسع السريع في قطاع السياحة ومثانة الأداء التجاري. فقد بلغ عدد السياح الدوليين نحو 9.6 ملايين زائر خلال الربع الأول من عام 2025، لتحتل المملكة المرتبة الثانية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والثالثة عالميًا من حيث معدلات النمو. وتجاوز إنفاق الزوار 49 مليار ريال، مما أدى إلى تحقيق فائض في بند السفر يقدر بنحو 26.8 مليار ريال. وتؤكد هذه النتائج الأهمية المتزايدة للقطاع السياحي كركيزة رئيسية في مسار التنويع الاقتصادي غير النفطي ومصدر فاعل لتوليد النقد الأجنبي.

رُفِع مستهدف المملكة السياحي لعام 2030 إلى 150 مليون زائر، بما يعكس كلاً من التوسع في الطاقة الاستيعابية والاعتراف العالمي المتزايد بمكانة السعودية كوجهة رائدة للثقافة والترفيه والاستثمار. وقد بلغ

إجمالي عدد الزوار في عام 2024 نحو 116 مليون زائر، مدفوعًا بتنظيم فعاليات كبرى وتحسن الربط الجوي والبني التحتية للنقل. وفي الوقت نفسه، سجل الميزان التجاري السلبي فائضًا قدره 98.9 مليار ريال خلال النصف الأول من عام 2025، مع ارتفاع الصادرات غير النفطية بنسبة 16.5% على أساس سنوي، مما يعكس استمرار التنويع وتعزيز القدرة التنافسية للصادرات السعودية.

الخاتمة: آفاق التحوّل الاقتصادي في المملكة العربية السعودية

تقف المملكة العربية السعودية عند مرحلة محورية في مسار تطورها الاقتصادي، حيث ترسخت ركائز التنويع والإصلاح المالي وحيوية القطاع الخاص. ويُعيد هذا التحوّل تشكيل ديناميكيات النمو، ويوسّع القاعدة الإنتاجية، ويطلق محفّزات جديدة لتعزيز التنافسية في قطاعات متنوعة. ويُجسّد التقدّم الملحوظ في السياحة، والتصنيع، والخدمات اللوجستية، والابتكار، ملامح اقتصاد ناشج يتّجه بثبات نحو تقليص الاعتماد على النفط.

يوصل الإطار السياسي الذي يوجّه هذا التحوّل استشرافيًا ومنضبطًا، ويوازن بين الاستثمار في الأولويات الاستراتيجية والإدارة المالية الحصيفة. وتسهم قوة المؤسسات، وتحسن مؤشرات سوق العمل، وارتفاع الإيرادات غير النفطية في تعزيز مرونة الاقتصاد واستدامته على المدى الطويل.

وفي المرحلة المقبلة، ستعتمد قدرة المملكة على الحفاظ على زخم النمو على تعميق الإصلاحات، وتعزيز الإنتاجية، وترسيخ ثقة المستثمرين. وبفضل رؤيتها الواضحة، وقدراتها المتنامية، وموقعها الجغرافي الاستراتيجي، تمتلك المملكة جميع المقوّمات لتتبوأ مكانة رائدة كإقتصاد متنوّع في قلب المشهدين الإقليمي والعالمي.

إخلاء المسؤولية

تم إعداد الوثيقة من قبل مركز ثراء المالي بجامعة الأمير سلطان. تم الحصول على المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من عدة مصادر مثل بلومبرغ (Bloomberg) ورويتر (Reuters) والبنك المركزي السعودي (SAMA) وصندوق النقد الدولي (IMF) والوكالة الدولية للطاقة (IEA) ومنظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC) وتداول (Tadawul) ووكالات وطنية ودولية أخرى. بذل مركز ثراء المالي قصارى جهده للحصول على البيانات من أكثر المصادر موثوقية. ومع ذلك، لا يضمن مركز ثراء المالي دقة البيانات. لذلك، لا يقدم مركز ثراء المالي أي تعهد سواء صريحًا أم ضمنيًا فيما يتعلق بدقة واكتمال أي معلومات واردة في هذا التقرير.

لا يهدف التقرير إلى تقديم مشورة استثمارية شخصية كما أنه لا يعطي توصية بشراء أو بيع أي أوراق مالية أو أي نوع من المنتجات الاستثمارية. لن يكون مركز ثراء المالي مسؤول عن أي عواقب مباشرة أو غير مباشرة ناتجة عن استخدام المعلومات الواردة في هذا المستند.